الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميـلة

مقياس: التسيير الجبائي

السنة: الثالثة محاسبة وجباية

الأستاذة: فلـــة حمدي

المحاضــرة السادسة: تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة

من بين المخاطر الناتجة عن مخاطر التسيير وتتعلق أساسا بتصرفات المؤسسة الخطر الجبائي، والذي **يعرف على أنه** : " الخسارة المالية الممكنة الحدوث والناتجة عن عدم التماشي مع القانون الجبائي أوعدم وجود تسيير ضريبي فعال داخل المؤسسة، أو عدم وضوح التقارير الضريبية، ولا يقتصر الخطر الضريبي على الخسارة المالية فقط بل يؤثر على سمعة المؤسسة".

ويعرف أيضا بأنه: "التكاليف الاضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، وتشويه سمعتها اتجاه ادارة الضرائب من جهة ومن جهة أخرى نقص لفعالية الضريبية نتيجة عدم معرفة الاجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية، فالخطر الضريبي هو نتيجة طبيعية لتعقد وعدم استمرار التشريع الضريبي المطبق على المؤسسة مما يؤدي الى عدم الانسجام والشفافية اتجاه هذا التشريع".

مصادر الخطر الجبائي:

ينشأ الخطر الجبائي من خلال عدم احترام المؤسسة للقوانين الضريبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعقد وغموض النظام الضريبي، ويتم اكتشاف الخطر من خلال:

- الرقابة التي تقوم بها ادارة الضرائب على تصريحات وكشوفات المؤسسة؛
- الرقابة الداخلية أو الخارجية التي تقوم بها المؤسسة من أجل تقييم وضعيتها الضريبية وقد يحدث عدم احترام القواعد نتيجة سوء فهم النصوص الضريبية أو خطأ في الحسابات، أو بهدف الغش والتهرب الجبائي.

ويمكن ايجاز مصادر الخطر الجبائي الى أخطار ناتجة عن تسيير المؤسسة وأخرى ناتجة عن التشريع الضريبي.

1- أخطار ناجمة عن تسيير المؤسسة:

يعتبر عدم التحكم في التسيير الجبائي من أهم المخاطر الجبائية التي تعترض المؤسسة لعدة أسباب منها:

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، الا أنه عادة ما يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير من الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم فانهم يضطرون لوضع الجانب الجبائي في موضع هامشي ضمن اهتماماتهم؛
- نتيجة للمكانة غير اللائقة التي تحتلها ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية، فان ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به كعدم ايداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة؛
- شدة المنافسة وسوء التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين يؤدي بهم غالبا الى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه ادارة الضرائب.

2- مخاطر ناجمة عن التشريع الضريبي

ويمكن تقسيم هذه المخاطر الى:

- **مخاطر ناتجة عن تعقد النظام الضريبي:**

ان كثرة وتعدد الضرائب يدفع بالمؤسسة الى اتباع اجراءات جد معقدة للقيام بتصريحاتها المختلفة لكل الضرائب، وأيضا ارتفاع معدلات الضرائب مما يشكل ضغط وخطر ضريبي على المؤسسات، خاصة في ضل وضعية جديدة للتنافسية الجبائية.

- **مخاطر ناتجة عن عدم ثبات التشريعات الضريبية:**

عدم ثبات التشريعات الضريبية يؤدي الى نشوب أخطار ضريبية نتيجة عدم معرفة المؤسسة لهاته التعديلات أو التغيرات، ضف الى ذلك أن هذه التعديلات من شأنها أن تعرقل المؤسسة في بناء سياستها واستراتيجيتها على المدى الطويل.

- **مخاطر ناتجة عن عدم كفاءة الادارة الضريبية:**

ان النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة الا بفضل الادارة التي تطبقه، وعليه فانه عدم كفاءة الادارة الضريبية التي تتجلى في توفر العنصر البشري المؤهل وعدم توفر الامكانيات المادية اللازمة من شأنه أن ينشئ المخاطر الضريبية للمؤسسة في ظل سوء فهم المواد القانونية واختلاف تفسيراتها من جهة الى أخرى، مما يؤدي الى دخول المؤسسة في منازعات يطول حلها.